

من أجل حياة معيشية أفضل للمواطنين

المؤتمر الشعبي العام



السبت ٢ سبتمبر ٢٠٠٦ العدد ١٣٠١ 2 Sep. 2006 No(1301)

السياسة

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الصبري:

برنامج الرئيس يركز على تنمية الريف والحضر لمواجهة ظاهرة البطالة

ينبغي ان تبعد قوى المعارضة عن المزايدات غير المنطقية وتعتبر الحكومة شريكة في السياسة والتنمية وليس صانعة للفقر

صنعا - البياق ...

أكد الدكتور محمد الصبري -خبير الشؤون الاقتصادية- ان برنامج فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية يحتوي في طياته على منظومة متكاملة من الاجراءات والبرامج لمواجهة ظاهرة البطالة ومعالجة آثارها الضارة مثل التنمية الرئيسية للتقليل من هجرة السكان من الريف الى الحضر.. وقال الصبري في حديث له الميثاق « ان البرنامج الانتخابي للرئيس يركز على تنمية الريف والحضر على حد سواء من خلال تبني منظومة متكاملة من السياسات تلخص في تحسين استغلال الموارد المحلية وابداع فرص عمل للشباب والفتيات في الريف والحضر وتشجيع الاستثمارات الخاصة والعمل على زيادتها.

وانتقد الصبري برنامج مرشح اللقاء المشترك وأشار الى انه كُتب بهجاء مختلفة لعلها تمثل تنوع افكار اللقاء المشترك، مشدداً على ضرورة الموازنة والموضوعية في الطرح.

● بعيداً عن السياسة.. أين يقف الاقتصاد اليمني الآن؟
- يقف على أسس ثابتة في الوقت الحاضر فهناك استقرار لمجمل المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي.
● ما دلالات هذه الأسس الثابتة التي نتكلم عنها؟
- استقرار المؤشرات المالية والتقديرية وميزان المدفوعات كلها تشير أن الاقتصاد اليمني يعيش في أحسن احواله وبالإمكان الرجوع الى اي تقرير اقتصادي محلي أو دولي.

الاقتصاد مستقر

● لكن في مقابلات سابقة وخاصة أثناء الحملة الإعلامية للإصلاحات السعرية كنت تقول ان الاقتصاد يعيش على حافة مخاطر؟
- هذا صحيح لكن بقدر ما يكتنف الاقتصاد اليمني من مخاطر بقدر ما يمتلك من مقومات تجعل منه اقتصاداً مزدهراً في المستقبل القريب بشرط ان تتحسن ادارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية عالية، أما الآن فالاقتصاد مستقر كلياً.

● لكن الواقع المعيشي يعكس ما تقول فمثلاً أسعار الصرف والتمتع؟

- فيما يتعلق بأسعار الصرف فهو مستقر نسبياً ومن الطبيعي أن يشهد من وقت إلى آخر بعض الارتفاعات البسيطة بسبب زيادة الطلب امام قلة العرض من العملات الأجنبية فمداخل القطاع الخاص من النقد الأجنبي لا تتجاوز الـ ١٠٪ وبالتالي فـ ٩٠٪ من الدخل بالعملات الأجنبية هي عبارة عن العوائد النفطية ومن ثم من الطبيعي أن يتدخل البنك المركزي في تمويل السوق بالنقد الأجنبي ليخلق استقراراً في أسعار الصرف. اما فيما يتعلق بمؤشر التضخم فأشرك أنه شهد قفزات كبيرة خلال النصف الأول من هذا العام يصل في المتوسط الى ٢٢٪ وهناك أسباب

اجتماعية وادارية وراء تصاعد التضخم ومن الأسباب الاجتماعية هو ان المواطن اليمني يستهلك ما يقارب ٥٨٪ من اجمالي نفقاته الشهرية على الغذاء وبالتالي اية زيادة في اسعار المواد الغذائية سواء اكانت منتجا محلياً أو مستورداً تؤثر على مؤشر التضخم.. وهذا يعود بالدرجة الأساس الى انه فئة التجار والمصنعين يستغلون فرصة تداعيات الحملة الانتخابية، وحرية فتح الاسواق، وقلة الضبط الاداري، وزيادة الطلب، ليمر جراً سعرياً تشعب رغبتة الاحتكارية ولهذا ليس فقط تتحمل الحكومة وزن ما يعاينه المواطن فالحكومة فتحت الاسواق واوكلت للتجار وللصناع ضمانتهم ليساهموا في رقي ورفاهية المواطن فهم اذا لم يرفعوا الاسعار -الأسف- يتم التديس في الكميات.

منظومة متكاملة

● للتغلب على المخاطر تحول كثيراً على تحسين الادارة الاقتصادية فما اوجه الاختلالات القائمة؟

- من اهم الاختلالات التي يعانها الاقتصاد اليمني هي ضعف كفاءة وتحصيل الموارد العامة، وضعف كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي بشقيها الجاري والاستثماري بل من وجهة نظري لو عزز من كفاءة تحصيل الموارد وفعالية الإنفاق الحكومي لاختفت ظاهرة ما يسمى بالفساد المالي والذي يمثل ٨٠٪ من مؤشر الفساد، وبرنامج مرشح المؤتمر الشعبي العام يحمل في طياته منظومة متكاملة من الإصلاحات الادارية والاقتصادية التي في مجموعها ستحد من الفساد وتعزز من كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي.

نَهضة اقتصادية واجتماعية

● لكن كثيراً ما يسمع المواطن عن برامج لتحسين الادارة الاقتصادية ومكافحة الفساد لكن لم يوثق ثماره؟
- هذا الكلام ليس صحيحاً فقد شهدت اليمن نهضة اقتصادية واجتماعية غطت جميع المجالات الاقتصادية، وواصل النمو التراكمي لبعض القطاعات الى اكثر من ١٠٠٪ وخاصة في مجال الطرقات الذي زاد اطوالها من ٤،٥٠٠ كم في عام ٩٥م، الى ١٠،٨١٩ كم، بنهاية عام ٢٠٠٥م، والاتصالات التي زاد عدد الخطوط الهاتفية المجهزة من ٢٢٤،٥ ألف خط الى ١،٢ مليون خط هاتف في نفس الفترة، والجامعات التي زاد عددها من جامعتين «شعاع وعين» الى ٨ جامعات حكومية و٩ جامعات خاصة، ومراكز الازومة والطفولة من ١٥٥ مركزاً في ٩٨م، الى ٣٨٠ مركزاً في عام ٢٠٠٤م، ومراكز الرعاية الصحية الأولية من ١٤٢٠ مركزاً الى ٢١٨٥ مركزاً في نفس الفترة. اما عدد طلاب المرحلة الأساسية فقد زاد من ٢،٥ مليون طالب وطالبة في عام ٩٨م، الى ٣،٨ مليون اي زاد عدد طلاب المرحلة الاساسي ١،٣ مليون طالب وطالبة اما عدد طلاب الثانوية العامة فقد زاد باكثر من ١٠٠٪ حيث وصلوا الى ٥٧٩ الف طالب وطالبة.. وشهدت القطاعات الانتاجية والخدمية تطورات متصاعدة من حيث الكفاءة والجودة بل وفي قدرتها التنافسية في الاسواق المحلية والدولية.

الخليج ولقد ازدادت ضرورتها في الازمة الأخيرة بسبب زيادة النمو السكاني بأكثر من خمسة ملايين نسمة خلال الفترة ٩٤-٢٠٠٤م، وبالتالي ينبغي ان تبعد قوى المعارضة عن المزايدات غير المنطقية وتعتبر الحكومة شريكة في السياسة والتنمية وليس صانعة للفقر.

تطورت اقتصادية واجتماعية

● هناك من يستند الى تقارير دولية بان الفقر في اليمن ناتج من السياسة التي تتبعها الحكومة؟

- الفقر في اليمن ظاهرة موجودة كانت في العهد العثماني ثم الاضامي والآن في العهد الجمهوري ولو استقر عدد السكان على ما كان عليه في بداية الستينات لاختفى الفقر في بداية السبعينيات لكن للأسف بقدر ما هنالك من تقدم اقتصادي هناك انفجار سكاني باكل الأخضر واليابس.

ومع ذلك مستوى الفقر في وقتنا الحاضر لا يقارن بما كانت عليه احوال معيشة الناس في الماضي القريب والبعيد وبالتحديد في عهد فترة الرئيس علي عبدالله صالح التي شهدت اليمن خلالها العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الاصعدة اثمرت في مجملها في التقليل من المخاطر الاقتصادية.

كما شهدت حياة السكان تمدناً راقياً من خلال توفير الكثير من الخدمات الاجتماعية في الريف والحضر بل وتحسنت مستويات معيشة المواطنين الأساسية من مأكول ومشرب وملبس ومسكن، ومن هذا المنطلق أستطيع ان اقول ان ظاهرة الفقر في اليمن مؤقتة نتجت عن تضافر العوامل الاجتماعية والطبيعية والادارية التي عملت مجتمعة على خلق بيئة مواتية لاستتاع رفعة وانتشار بسبب اتساع مسباته الخارجة عن ارادة الدولة.

بعض الخبراء وصف برنامج مرشح اللقاء المشترك للانتخابات انه متناقض... اين اوجه التناقض براك وخاصة في الجانب الاقتصادي؟
- من اراد ان يعرف احد اوجه المزايدات والتناقضات في برنامج اللقاء المشترك فعليه ان يقرأ مقال الاخ وزير المالية في صحيفة «الميثاق» لكن بالإمكان الاقتفاء بقراءة الخدمات حيث كررت المهام التي رسمها الأستاذ فيصل بن شملان لنفسه في اكثر من مكان لكنها بهجات مختلفة لعلها تمثل تنوع افكار احزاب اللقاء المشترك والمطلب هو الموازنة والموضوعية في الطرح فبدلاً من التيهيج والهجوم

كان بالإمكان ان طرح الإجراءات مباشرة من دون اتهام ميطن فالذي يريد الإصلاح لا يسفه كل المنجزات ويركز فقط على الاخفاقات التي ليست بالضرورية نتيجة سوء الادارة وانما هناك أيضاً أسباب اجتماعية فعلى سبيل المثال البطالة ناتجة عن الزيادة السكانية التي تفوق قدرة اي اقتصاد فضلاً عن هناك مشاكل سياسية اثرت على المناخ الاستثماري مما قلل من فرص خلق فرص عمل.



د. محمد الصبري

لو لم بصر فخامة الاخ الرئيس على تطبيقها لما رأت النور حيث وكما تعلمون بأنه يعول على السلطة المحلية الخير الكثير للتنمية الريفية، وتوفير الخدمات الأساسية، وإحداث نهضة تنموية في اقتصاديات الريف تسهم في الحد من معدلات الهجرة الداخلية، ومن أجل مواجهة ظاهرة البطالة فإن برنامج الرئيس يركز على تنمية الريف والحضر على حد سواء من خلال تبني منظومة متكاملة من السياسات

تتلخص في تحسين استغلال الموارد المحلية وابداع فرص عمل للشباب والفتيات في الريف والحضر، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والعمل على زيادتها من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص العوائق، بل وفي تحسين مستوى التعليم والتدريب، ومواءمة مخرجاتها مع اتجاهات الطلب على القوى العاملة واحتياجات سوق العمل.

ظاهرة انسانية

● لكن اتساع ظاهرة الفقر والتدهور المعيشي للناس ملموس في الحياة اليومية؟

- الفقر ليس ظاهرة جديدة على اليمن بل هو احد سمات المجتمع اليمني عبر تاريخه الطويل كما هو ظاهرة انسانية عانت وتعاني منها الشعوب قاطبة عبر التاريخ الانساني تختلف مسباتها باختلاف الزمان والمكان، وما قول الامام علي كرم الله وجهه عنا بعيداً: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته»، وليس اذل على وجود هذه الظاهرة في اليمن من موجات الهجرة اليمنية الى القرن الافريقي ودول

مواجهة البطالة

● صحيح هناك استثمارات في البنى التحتية، لكن المعارضة لا تعترف بتلك الاستثمارات وترتكز هجوماً على اتساع البطالة ونقشي الفقر.. فما تفسيرك لتلك الظاهرتين؟

هذه من باب المكاذبات السياسية والمعارضة تعرف على نعمتي البطالة والفقر متفاقلين مسبباتهما الحقيقية فالفقر نتيجة البطالة والبطالة نتاج تشابك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب النمو المتزايد للقوى العاملة والناجمة عن النمو السكاني الاجتماعي الارتفاع.

والحكومة لا تخر جهداً في سبيل مواجهة البطالة وبرنامج فخامة الاخ الرئيس يحتوي في طياته على منظومة متكاملة من الاجراءات

والبرامج لمواجهة هذه الظاهرة ومعالجة آثارها الضارة مثل التنمية الريفية للتقليل من هجرة السكان من الريف الى الحضر التي تسهم في الضغط على الموارد والخدمات في المدن والتوسع في اخطاب البناء العشوائي، وتزايد ظاهرة عمالة الاطفال والتسول.

بل نعيش هذه الأيام عرساً ديمقراطياً انتجته حكومة المؤتمر في فترتها السابقة وهي الانتخابات المحلية التي

اليمن شهد نهضة اقتصادية واجتماعية غطت جميع المجالات الاقتصادية ووصل النمو التراكمي لبعض القطاعات الى أكثر من ١٠٠٪ وخاصة في مجالات الطرقات والاتصالات والتعليم والصحة

صندوق النقد الدولي يؤكد

النضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي يحقق فوائد اقتصادية كبيرة للجانبين

كتب/ جمال مجاهد

أكد صندوق النقد الدولي في دراسة حديثة ان انضمام اليمن الكامل إلى منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيكون له اثار إيجابية على الإقليم بشكل عام. وأوضح الدراسة التي أجراها الصندوق حول المنافع الاقتصادية لتوسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن الأثر الإيجابي للانضمام يتمثل بصورة أساسية نتيجة الزيادة الحاصلة في عدد السكان، والتوسع في الأسواق باكثر من ٥٠٪، على الرغم من أن اليمن تعتبر دولة فقيرة مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت الدراسة ان حصول اليمن على عضوية كاملة في مجلس التعاون الخليجي سينعكس في خلق اسواق كبيرة وتخصيص او إلغاء تكاليف الدخول والانتقال للأفراد والشركات، وكلاهما سيعملان على تشجيع دخول شركات جديدة إلى هذه الأسواق الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص قوة وهيمنة الشركات القائمة في الأسواق الحالية وبالتالي زيادة المنافسة.

وعن أبرز الفوائد المحتملة على المدى البعيد للانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أشارت الدراسة إلى ان توسع الأسواق سوف يتيح استغلال الشركات لاقتصاديات الحجم، حيث يؤدي التكامل الإقليمي إلى التغلب على

السلبية للاقتصاديات الصغيرة وتشهيل الوصول إلى الأسواق، كما أن المنافسة سوف تؤدي إلى تخفيض الشركات للأسعار وزيادة المبيعات، الأمر الذي يعود بالفائدة على المستهلكين، وبالتالي تحسن مستوى المعيشة على مستوى الإقليم، بالإضافة إلى تخفيض أسعار تحويل العملة الوطنية وتحقيق فوائد إضافية للمستهلكين، كما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى رفع مستوى الكفاءة لدى الشركات وتشجيع التنوع في الإنتاج مما يعمل على تحسين مستوى السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين.

تكاملاً اقتصادياً

● ووفقاً لدراسة صندوق النقد الدولي فإن التكامل الاقتصادي يعمل على تعزيز المنافسة في سوق السلع في اليمن وتحرير تدريجي لسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي من الجمود الأمر الذي يندرج عنه تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة لليمن ولدول مجلس التعاون. وتشير تقديرات النموذج الاقتصادي المستخدم في الدراسة إلى أن تخفيض هوامش الأرباح في سوق السلع وسوق العمل من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ في كل من اليمن والمملكة العربية العربية، يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بمقدار ١٨٪ و ٢٠٪ لكل منهما على التوالي.. في الوقت الذي تنسده فيه سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي بالجمود، يتميز سوق السلع في اليمن بالاحتكار، ويؤدي تعزيز المنافسة في هذين السوقين إلى زيادة الإنتاج بنسبة ١٤٪ في

الماضية خطوات مهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي فيما بينها، تركزت في تبنيها تعرفه خارجية موحدة، وقرار المجلس بإنشاء اتحاد نقدي بحلول العام ٢٠١٠م، ورحبت ان يؤدي التكامل وإنشاء الاتحاد النقدي إلى تعزيز البيئة الاقتصادية غير النفطية وتوليد فرص عمل تواجه النمو المتزايد لحجم القوى العاملة الوطنية، الأمر الذي يشكل تحدياً رئيسياً أمام دول مجلس التعاون الخليجي.

وتركز الدراسة على الآثار الاقتصادية المترتبة على انضمام الجمهورية اليمنية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي بأسلوب منهجي وعلمي، وتُدحض الفهم السائد بان اثر انضمام اليمن إلى المجلس يحقق فوائد لليمن فقط.

واستخدمت نمونجا اقتصادياً لتقدير الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة على الانضمام الكلي لليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي من خلال المتغيرات على سلسلة واسعة من هوامش الأرباح في سوق السلع والعمل، ويفترض النموذج وجود منافسة ضعيفة في سوق السلع والعمل في كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدي إلى تراكم هوامش الأرباح هذين السوقين بين التكلفة الحدية والسعر.. حيث هناك علاقة عكسية بين الأرباح ودرجة القدرة التنافسية لجمع السلع ومستوى التنافس الأساسي.

اليمن و٥٠٪ في دول مجلس التعاون الخليجي، مع تحقيق زيادة ملحوظة في الاستثمار والاستثمار والتوظيف.. كما أن تحسين بيئة المنافسة لدى أحد الجانبين سيؤثر إيجاباً على الجانب الآخر.

كما يؤثر التكامل الاقتصادي على النشاط التجاري من خلال توليد التجارة وزيادة مستواها، بالإضافة إلى أن الدول ذات الدخل المنخفض تشهد تحسناً في معدلات التبادل التجاري وزيادة في حجم الصادرات.

وبالرغم من قبول عضوية اليمن جزئياً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ٢٠٠٢م من خلال بعض الهيئات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية إلا أن الهدف النهائي يتمثل في الحصول على العضوية الكاملة وتحقيق تكامل اقتصادي تستفيد منه كافة الأطراف، ويؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة الاستثمار الخارجي المباشر، سواء من داخل الإقليم أو من خارج، والتي تعمل من خلال زيادة كثافة رأس المال وإدخال تقنيات حديثة للإنتاج على زيادة الدخل.

وتشير آخر الدراسات إلى أن معدل عائد الاستثمار وراس المال يزيدان في البلدان أطراف التكامل بغض النظر عن مدى امتلاكها لعناصر رأس المال، كما أن زيادة المنافسة تفرض على الشركات البحث عن تقنيات جديدة للإنتاج واستخدام الموارد بفعالية وكفاءة أكبر.

ولفتت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قد اتخذت خلال الفترة